الوزارات ذات الاختصاصات المتقاربة ، ونتيجة للضغوط الائتلافية الناجمة عن رغبة كل حزب في زيادة عدد ممثليه في الوزارة استجابة للصراعات الداخلية فيه حول المناصب الوزارية . وبعد مداولات ومباحثات مضنية تم التوصل الى تشكيل الحكومة على النحو التالي : ١٧ وزيرا للتجمع العمالي بما فيهم رئيسة الوزراء ومنصب وزير بلا وزارة ، وتتوزع بين الكتل المؤلفة للتجمع العمالي وحزب العمل على النحو التالي : ١١ وزيرا لكتلة المابای في حزب العمل ، بما فيهم رئيسة الوزراء، وزيران لكتلة رافي ووزيران لاحدوت هعفودا (أحدهما وزير بلا وزارة) . ومن أصل السبعة عشر وزيرا للتجمع العمالي هناك وزيران للمابام فقط ، وما زال المابام يطالب بحقيبة ثالثة .

أما على صعيد الاحزاب المشتركة في الائتلاف، فقد حصل الاحرار المستقلون على وزارتين (احداهما لوزير بلا وزارة) ، والمفدال على اربعة وزارات احداهما لوزير بلا وزارة . ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى بعض الملاحظات التي وردت في نشرة رصد اذاعة اسرائيل في مقابلة مع دكتور شيفاح فايس المحاضر في جامعة حيفا حول التركيبة الحكومية ، اعمار اعضائها ، الوظائف التي اشغلوها في السابق ، خبراتهم وغيرها من الامور . يقول فايس : « بالمقارنة مع الحكومات في الغرب ، تتميز الحكومة في اسرائيل بسن الوزراء المرتفع نسبيا فنحو ١٨ ٪ من الوزراء قد عبروا سن السبعين وهو سن مرتفع ، ونحو ٢٨ ٪ من الوزراء قد عبروا سن الستين، وفقط ١٨ ٪ من بينهم هم اقل من سن الخمسين سنة . وسائر الوزراء بين الخمسين والستين عاما . وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا معدل مرتفع نسبيا . ويضيف دكتور فايس حول اهتمامات واختصاصات اعضاء الحكومة فيقول : « ثمة مجموعة بارزة جدا وهي مجموعة الوزراء ذوي الماضي العسكري ، فنحو ٥٠ ٪ من الوزراء اي ١٢ وزيرا ذوو ماض عسكري ، منهم ثلاثة برتبة لواء وعميدان ، واثنان عملا في منصب مدير عام وزارة الدفاع ، وواحد كان رئيسا للجنة الخارجية والامن . وباختصار فان هذه مجموعة بارزة جدا. كذلك ثمة مجموعة الخبراء في الزراعة ، فعلى الاقل ثلاثة وزراء هم ليس فقط يمثلون قطاعات زراعية، بل هم زراعيون ، وعلى هذا الاساس يظهر ضعف المجموعة الادارية والاقتصادية . ومن المعلوم ان احد المواضيع الاكثر اهمية التي ستواجه هذه الحكومة في المستقبل القريب هي تنمية الاقتصاد الاسرائيلي ، واعتقد ان هذا طاقم ضعيف جدا . (رأا — ١٩٧٤/٣/١٠ — عدد ٤٨٢ ص ٢٢٣) .

وفي معرض تقديمها للحكومة امام الكنيست يوم ١٩٧٤/٣/١٠ اشارت جولدا مئير الى خطوط حكومتها السياسية بالنسبة لبعض القضايا .وقالت مئير ان حكومتها قامت على اساس سياسة محددة ترى هدفها الرئيسي ، العمل من اجل السلام مع كل دولة من الدول المجاورة ، وان السلام مهمته ان يضمن لاسرائيل حدودا قابلة للدفاع ، وتطور دون أية مضايقات ، ذلك السلام الذي يضع حدا للحروب ، ويمكن جميع الدول في المنطقة من توجيه مواردها وطاقاتها الى مجالات البناء والانتاج والرفاهية . ومن اجل تحقيق هذا الهدف ، ستكون جهود الحكومة موجهة لايجاد الفرص والاحتمالات الممكنة في مؤتمر السلام الذي افتتح في جنيف .

اما بالنسبة للمفاوضات مع الاردن فقالت مئير : « ان الحكومة ستجري مفاوضات مع الاردن ، وستتخذ قرارات في كل مرحلة من مراحل المفاوضات، ولكن لن يكون هناك اتفاق سلام مع الاردن ، اذا كان يقتضي التنازل الاقليمي عن اجزاء الضفة الغربية قبل ان نسأل الشعب رأيه في انتخابات جديدة ، اذا ما طلب احد الاحزاب المشتركة في الائتلاف هذا الطلب » (المقصود المفدال) .

أما بالنسبة لهضبة الجولان فعادت مئير وكررت نفس المواقف الاسرائيلية السابقة الرافضة للانسحاب من الهضبة ، مؤكدة ان اسرائيل على استعداد لعقد اتفاق لفك التحام القوات مع سوريا على أساس الانسحاب من المنطقة المحتلة في حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ فقط .

ومن موضوع الامن انتقلت مئير الى الشؤون الداخلية ، فقالت : « سيكون مقلقا جدا اذا وافقنا على العودة الى الحياة الاعتيادية التي كنا نحياها بالامس . يجب ان تتجسد في جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها الدروس والعبر التي استخلصناها من التجربة والاسباب ونتائج الحرب » .

وفي رد بيجن زعيم المعارضة على بيان جولدا